

تحليل تطور العائدات الجبائية المحلية خلال الفترة 2010-2020م - دراسة ميدانية-

Analysis of the development of local tax revenues during the period 2010-2020, a field study

فتوح خالد

جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر (الجزائر)، fettouh.khaled@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2021/10/21

تاريخ القبول: 2021/12/27

تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجباية المحلية ومفهومي الضريبة والرسم وحصص توزيع كل منهما، بالإضافة إلى معالجة وتحليل مدى التطور الحاصل في العائدات الجبائية من حيث قيمة التحصيل ونسبة التطور ومتوسط نسبة مساهمة كل مكون إلى مجموع التحصيل الإجمالي، مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن متوسط معدل نسبة التطور من قيمة التحصيل الاجمالي للسنوات المدروسة بلغ 6 %، وأن أكبر متوسط نسبة مساهمة قدر بـ 51% مع تسجيل تذبذب في قيمة التحصيل ونسبة التطور.

كلمات مفتاحية: جباية محلية، ضريبة، رسم، تطور عائد.

تصنيفات JEL: H200، H260، H710.

Abstract:

The study aimed to identify the concept of local taxes and the concepts of tax and fee and the distribution share of each of them, in addition to the treatment and analysis of the extent of development in the tax returns, in terms of the collection value, the rate of development and the average contribution rate of each component to the total collection, using the descriptive analytical approach.

The study concluded that the average rate of development rate of the total collection value for the years studied was 6%, and that the largest average rate of contribution was estimated at 51%, with a fluctuation in the value of collection and the rate of development.

Keywords: local taxes; tax; fees; yield evolution.

JEL Classification Cods: H200, H260, H710.

المقدمة:

قد أصبحت الجباية المحلية موضوع اهتمام رجال الفكر المالي سعيا منهم لإيجاد حلول للأزمات المالية والاقتصادية، كما أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد، وباعتبارها من أهم المصادر المالية السيادية نظرا لما توفره للخزينة من موارد مالية لتغطية الأعباء العامة لها، فقد تزايدت أهميتها بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة، وكذا الدور الكبير الذي تلعبه في مجال تحقيق الأهداف السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية وهذا تماشيا مع التطور الحاصل في دور الدولة، ونظرا للأهمية التي تتصف بها في مختلف المجالات ولكثرة ما تثيره من مسائل تستحق الدراسة، أصبح الحديث عن هذا الموضوع علما قائما في كل أقطار العالم.

والجزائر اليوم كغيرها من دول العالم تسعى إلى تبني نظاما لا مركزيا مبنيا على استقلالية مالية من أجل إحداث إصلاح شامل في نظام الجباية المحلية وإعطائها فعالية أكبر لمجابهة أعبائها المالية، حيث أصبح من الواضح وفي ظل التغيرات الراهنة ضرورة إرساء مبدأ التمويل الذاتي، وفي هذا السياق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

- ما مدى التطور المحقق في العائدات الجبائية المحلية لولاية معسكر في ظل فترة الدراسة؟
- وتنجر عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:
- ما هو مفهوم الجباية المحلية وماهي مصادرها؟
- ما هي حصة الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية؟
- ما هو التقدم الذي أحرزته الولاية في ظل فترة الدراسة؟
- وبناء على ما سبق يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرضية:

- يعتمد تعزيز العائدات الجبائية المحلية على إعطاء استقلالية أكبر للجماعات المحلية.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على مفهوم الجباية المحلية ومكوناتها.
- التعرف على الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية.
- التعرف على التقدم الذي أحرزته الولاية في ظل فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة التساؤل الرئيسي فقد ضمت هذه الدراسة زيادة على مقدمة وخاتمة المحاور التالية:

- الإطار النظري للجباية المحلية ومكوناتها.
- الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية.
- تحليل تطور العائدات الجبائية المحلية لولاية معسكر خلال الفترة 2010 م / 2020 م.

الدراسات السابقة:

- دراسة أحمد مقدمي بعنوان مدى مساهمة الجماعات المحلية في زيادة حصيلة الجباية المحلية - دراسة حالة بلدية برج الكيفان - يهدف هذا البحث إلى إجراء تحليل دقيق عن حصيلة الجباية المحلية، وتوضيح الأطراف المتدخلة في زيادة مردوديتها، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة مردودية الجباية المحلية يتطلب التنسيق التام بين خزانة البلدية ومصالح البيئة للولاية ومصالح الإدارة الجبائية. (مقدمي، 2021، الصفحات 301-318).

- دراسة سامية بقدرور، محمد بوقناديل بعنوان الموارد المالية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة تحليلية للموارد المالية لبلدية صيرة ولاية تلمسان خلال الفترة 2010م-2019م هدفت الدراسة إلى معرفة دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية ومعرفة مدى مساهمة الموارد الذاتية والخارجية في التنمية المحلية وتوصلت الدراسة إلى أن للموارد المالية دور مهم في تمويل التنمية المحلية وأن بلدية صيرة تعتمد على المصادر الخارجية في تمويل تنميتها. (بقدرور و بوقناديل، 2021، الصفحات 239-252).

- دراسة حراق مصباح تناول دراسة تحصيل الجباية العادية في الجزائر قراءة في بعض المؤشرات خلال الفترة 2010-2018م هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية الجباية العادية للنظام الجبائي الجزائري وتوصلت الدراسة إلى ضعف المردودية الجبائية العادية بحيث بلغت سنة 2018م ما قيمة 3400 مليار دج وأن معدلات الضغط الضريبي خارج المحروقات ضعيفة جداً فقد بلغت سنة 2018م معدل 14.5 % مقابل 14.2 % سنة 2017م. (حراق، 2020، الصفحات 439-464).

- خلافاً للدراسات السابقة فإن دراستنا تركز على تحليل تطور العائدات الجبائية المحلية من حيث قيمة التحصيل ومتوسط نسبة مساهمة كل مكون من المكونات المتطرق إليها بالتفصيل بالإضافة إلى إبراز الفارق الموجود بين المساهمات التي تعود إلى الدولة والتي تعود إلى الجماعات المحلية.

1. الإطار النظري للجبائية المحلية ومكوناتها:

قبل التطرق إلى مفاهيم الجباية المحلية ومكوناتها نشير إلى مفهوم الإيرادات العامة ومفهوم الجباية.

1-1- الإيرادات العامة:

- الإيرادات العامة هي المبالغ النقدية التي تحصل عليها الهيئات العامة للدولة من مصادر مالية مختلفة وتخصص لتغطية النفقات العامة ويتم تحصيل الإيرادات العامة على أساس مبدأ المساواة في الأعباء بين المواطنين خاصة في مجال الجباية. (لهيات و آخرون، 2012/2013م، صفحة 141).

- الإيرادات العامة هي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (محززي، اقتصاديات المالية العامة، 2008م، صفحة 115).

1-2- الجباية:

- تعتبر الجباية ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق من أجل تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة وهي عبارة عن اقتطاعات نقدية تكون علي شكل ضريبة أو رسم أو إتاوة. (محززي، اقتصاديات الجباية والضرائب، 2004م، صفحة 73).

- الجباية هي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان اجراءات من اجل تحصيل ايرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة اذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها (عواضة، 1998م، صفحة 497)

1-3- الجباية المحلية:

يقصد بالجبائية المحلية على أنها " كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من الضرائب والرسوم لتمويل خزانة الجماعات المحلية (الولاية والبلدية)، كما تعتبر أنها الضرائب والرسوم التي تقوم بفرضها حكومات الولايات والبلديات (بزة ، 2018، صفحة 375) .

وعليه تعتبر الجباية المحلية مجموع الضرائب والرسوم الموجهة للجماعات المحلية ولكل منهما مجال تطبيق خاص به.

1-4- مكونات الجباية المحلية:

من بين مكونات الجباية المحلية الضريبة، الرسم، الإتاوة.

1-4-1- الضريبة:

- تعرف الضريبة على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطانها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعها إليها بصفة نهائية ودون مقابل لتحقيق منفعة عامة. (pierre, 1998, p. 12)

- تعريف آخر لها وهو أن الضريبة هي " اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، يكونوا منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) ، أو لصالح الهيئات العمومية والإقليمية (Raymond, 1993, p. 423)

- تعرف الضريبة على أنها "هي تأدية إلزامية تحصل من طرف السلطة بصفة نهائية وبدون مقابل بغرض تغطية الأعباء العمومية ". (francois, 1995, p. 93)

1-4-2- الرسم:

- عرف الرسم على أنه " عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد، فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة. (حشيش، 1992م، صفحة 136)

- كما عرف على أنه: "مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد الدولة بأدائها كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، ورسوم تسيير سيارة لمن يطلب من الدولة الانتفاع بتسيير سيارته بالطرق العامة". (يسري و بعلي، 2003م، صفحة 60).

- يعرف الرسم على أنه المبلغ الذي يدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص ينطوي في نفس الوقت على النفع العام.

1-4-3- الإتاوة:

- الإتاوة: تأخذ الدولة بمبدأ الإتاوة نتيجة تقديم عمل عام له مصلحة عامة فهي مبلغ من المال يساهم به ملاك العقارات جبرا أي أنه يعود بمنفعة خاصة إلى فئة معينة من المواطنين. (فرهود، 1979م، صفحة 151).

2- الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية

2-1- الضرائب المحصلة كليا لفائدة الدولة:

2-1-1- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** أسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب القانون 30/90 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991م، وتنص المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021م على ما يلي: تؤسس ضريبة وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة .

2-1-2- مفهوم الضريبة على أرباح الشركات:

تأسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب أحكام المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991م، حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021م على ما يلي " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 ، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات.

2-2- الضرائب والرسوم المحصلة كليا لفائدة البلديات

2-2-1- **الرسم العقاري:** تأسس هذا الرسم في الجزائر بموجب الأمر 67/ 83 الصادر في 02 جوان 1967م المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 1967م، ويحصل كليا لفائدة البلديات.

وكان هذا الرسم يشمل الملكيات المبنية فقط حتى سنة 1992م، حيث أدخلت عليه تعديلات جوهرية بموجب أحكام المادة 43 من قانون المالية لسنة 1992م وأصبح هذا الرسم يتكون من:

✓ **الرسم العقاري على الملكيات المبنية:** يفرض هذا الرسم سنويا على أصحاب الملكيات الخاضعة وتنظمه المواد من 248 إلى 261 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

✓ **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:** قبل الإصلاحات الجبائية كان الرسم العقاري يفرض على الملكيات المبنية فقط، أما بعد سنة 1992م عمم هذا الرسم ليشمل كل العقارات المبنية وغير المبنية بهدف تدعيم ميزانيات البلديات بموارد جبائية إضافية.

2-2-2- **رسم التطهير:** ويشمل هذا الرسم رسم رفع القمامات ورسم التطهير تسعيرة الماء والمتعلق بصب المياه في المجاري.

2-2-3- **رسم رفع القمامات المتزلية:** يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المتزلية رسم سنوي لرفع القمامات المتزلية وذلك على كل الملكيات المبنية حسب ما نصت عليه المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021م.

3- **الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة البلديات:** تستفيد البلديات من مداخل بعض الضرائب والرسوم بنسب مختلفة وتتميز هذه الأخيرة وخاصة التي تشترك فيها مع ميزانية الدولة باتساع أوعيتها وارتفاع مردوديتها المالية وسهولة تحصيلها وارتباطها بالنشاط الاقتصادي مثل الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

3-1- الرسم على القيمة المضافة: أسس الرسم على القيمة المضافة بموجب القانون رقم 36/90 المؤرخ في

1990/12/31 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991م ليلغي ويعوض نظام الرسوم على رقم الأعمال السابق والمتكون من الرسم الوحيد الإجمالي (T.U.G.P.S) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (T.U.G.P) على الإنتاج وذلك نتيجة المشاكل التي عرفها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاءمته مع الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

3-2- الرسم على النشاط المهني:

أسس هذا الرسم بموجب أحكام المادة رقم 21 من قانون المالية لسنة 1996م، وقد جاء هذا الرسم كتعويض عن الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (T.A.I.C) الذي كان معدلة 2.55 % ويخضع له كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا، وكذلك الرسم على النشاط غير التجاري (T.A.N.C) ومعدله 6.05 % ويخضع له جميع الأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة مثل الأطباء والمهندسين والمحاسبين.

ووفقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 م يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2% ويخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج. أما فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري فتحدد نسبة الرسم بـ 2% مع تخفيض بنسبة 25 %، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

3-3- الضريبة الجزائية الوحيدة:

تؤسس ضريبة جزائية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات حسب ما نصت عليه المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 م.

4- الضرائب والرسوم الأخرى:

وتتميز هذه الضرائب والرسوم بضيق وعائها وبضعف مساهمتها في ميزانية الدولة وفي ميزانية البلديات وتشمل الضريبة على الأملاك ورسم الذبح والرسوم البيئية.

4-1- الضريبة على الأملاك: هي ضريبة مباشرة تفرض على أصحاب الأملاك التي تتجاوز أملاكهم نصيبا معينا، وقد

أسست بموجب أحكام المادة 31 لقانون المالية لسنة 1993م

4-2- رسم الذبح: تأسس هذا الرسم بموجب الأمر 69/ 107 المتضمن قانون المالية لسنة 1970 ويتم تحصيله من طرف

البلدية التي تم الذبح على إقليمها المذبح البلدي.

4-3- الرسوم البيئية: ويقصد بها الرسوم المفروضة على بعض الأنشطة الملوثة للبيئة، وتهدف هذه الرسوم إلى تغيير سلوك

الصناعيين اتجاه البيئة للكف أو التقليل من النشاطات الضارة للبيئة ويحدد وعائها من قبل مصالح إدارة البيئة، أما التحصيل فتقوم به إدارة الضرائب ويخصص الجزء الأكبر من هذا الرسم لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، ويصل في بعض الرسوم إلى 100% كما في حالة الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة.

ويمكن توضيح حصة كل من الدولة والجماعات المحلية والبلدية من الضرائب والرسوم كالتالي:

الجدول (01): حصة الدولة، الولاية والبلدية من الضرائب والرسوم

النوع	الدولة	الولاية	البلدية
IRG الضريبة على الدخل الإجمالي	100 %		
IBS الضريبة على أرباح الشركات	100 %		
RL الدخل العقاري	50 %		50 %
TAP الرسم على النشاط المهني		29 %	66 %
TVA الرسم على القيمة المضافة		75 %	15 %
IFU الضريبة الجزافية الموحدة	49 %	05 %	40,25 %
TF الرسم العقاري			100 %
TA رسم التطهير			100 %
TEOM الرسم على جمع النفقات			100 %

المصدر: من إعداد الباحث بناء عن قوانين صادرة من المديرية العامة للضرائب.

5- تحليل تطور التحصيل الجبائي المحلي على مستوى الولاية خلال الفترة 2010-2020 م.

قمنا بإجراء مقارنة بين كل سنة والسنة التي سبقتها لكل نوع من أنواع الضرائب والرسوم من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{I_e - I_{e-1}}{I_{e-1}} \times 100\%$$

5-1- التحصيل الجبائي الإجمالي خلال الفترة 2010م إلى 2020م

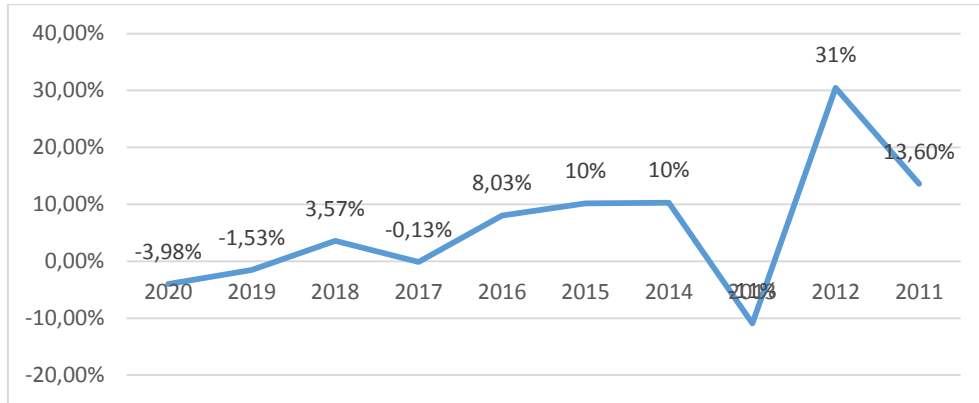
كانت حصيلة ونسبة تطور التحصيل الجبائي الإجمالي كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (02): التحصيل الجبائي الإجمالي خلال الفترة 2010م إلى 2020م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010		6.840.131.088	2015	10,19 %	10.677.341.351
2011	13,6 %	7.771.607.007	2016	8,03 %	11.534.797.963
2012	30,5 %	10.140.258.134	2017	-0,13 %	11.519.938.733
2013	-10,93 %	9.031.927.462	2018	3,57 %	11.931.824.262
2014	10,29 %	9.690.095.327	2019	-1,53 %	11.748.931.587
2020	-3,98 %	11.281.568.817			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (01): نسبة التطور الجبائي الإجمالي خلال الفترة 2010م إلى 2020م



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

لاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو تراوح بين - 10,93% سنة 2013م ونسبة 5,30% سنة 2012م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 6% مع تسجيل نسب متقاربة بين سنة 2014م وسنة 2016م والتي قدرت ما بين 8% و 29,10%، وهذا بفضل الاتجاهات الاستراتيجية التي اتخذتها المديرية العامة للضرائب لتطوير الضريبة وتسهيل تحصيلها، ومن بين هذه التسهيلات:

تسهيل إجراءات الدفع بالتقسيط حسب المادة 60 من قانون المالية لـ 2017م.

دفع المبلغ الأصلي بدون غرامة تأخير حسب المادة 51 من قانون المالية لـ 2015م، بشرط الدفع الكلي للديون الجبائية مرة واحدة.

تنظيم وإصلاحات الهياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب التي تقوم على أساس المخاطبة الجبائية الوحيدة الملائمة بالمكلفين بالضريبة، وبالمقابل تسجيل أقل قيمة في العائد سنة 2010م والتي قدرت بـ 6.840.131.088 دج، مع تسجيل أكبر قيمة في العائد سنة 2018م والتي قدرت بـ 11.931.824.26 دج ثم بدأ في الانخفاض إلى أن وصل سنة 2020م قيمة 11.281.568.817 دج وبمعدل سلبي (-3,98%) تفسير ذلك راجع إلى تداعيات فيروس كورونا على عملية التحصيل.

5-2- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): (Impôts sur le revenu global):

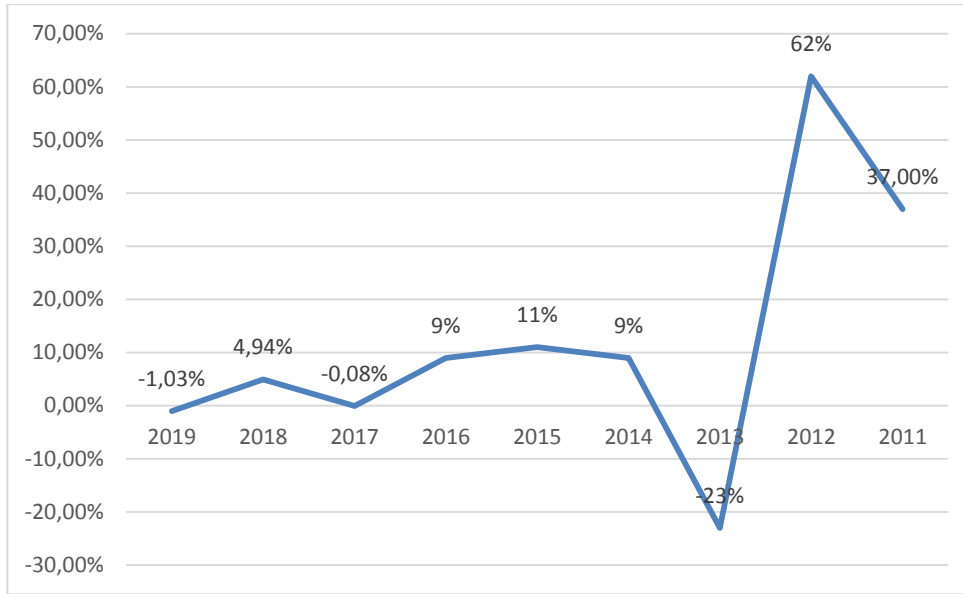
كانت حصيلة ونسبة تطور الضريبة على الدخل الإجمالي كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (03): تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي من 2010 إلى 2019م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010	----	2.650.989.852	2015	11%	5.461.278.780
2011	37%	3.627.751.658	2016	9%	5.936.936.655
2012	62%	5.890.520.721	2017	-0,08%	5.932.024.965
2013	-23%	4.504.408.030	2018	4,94%	6.225.101.835
2014	9%	4.901.737.831	2019	-1,03%	6.160.816.989

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (02): مخطط نسبة تطور الضريبة على الدخل الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو تراوح بين - 23% سنة 2013م و نسبة 62% سنة 2012م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 12,1% مع تسجيل نسب متقاربة بين سنة 2014م و سنة 2016م والتي قدرت ما بين 9% و 11% وبعدها بدأت في الانخفاض مرة أخرى، ويفسر هذا التذبذب في النمو إلى انخفاض مداخيل الأفراد و عدم تخلص المحيط الجبائي من ظاهري التهرب والغش الضريبي وطبيعة هيكلة النظام الضريبي الجزائري المعتمدة على إعانات الدولة ، وملاحظة تسجيل أقل قيمة في العائد من الضريبة سنة 2010م والتي قدرت بـ 2.650.989.852 دج ، مع تسجيل أكبر قيمة في العائد من الضريبة سنة 2018م والتي قدرت بـ 6.225.101.835 دج ويفسر هذا الارتفاع إلى توسع الوعاء الضريبي و حرص الإدارة الجبائية عن طريق تقنيات المراقبة في زيادة عمليات التحصيل الجبائي ، مع الإشارة إلى أن هذا من الضرائب يمكن تحصيل البعض منه مباشرة من المنبع كاقطاعات الرواتب و الأجور.

5-3- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) (Impôts sur le bénéfice des sociétés):

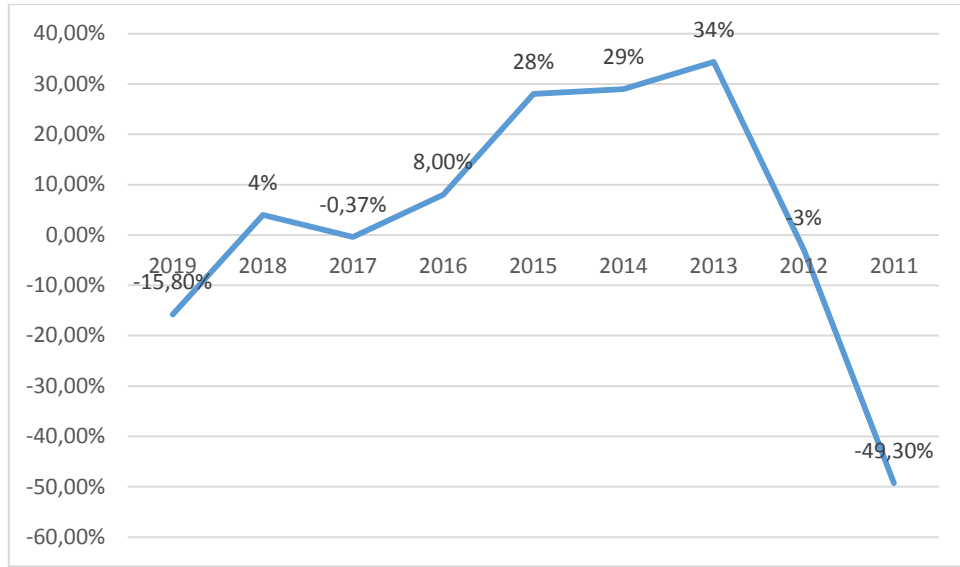
كانت حصيلة ونسبة تطور الضريبة على أرباح الشركات كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (04): تحصيل الضريبة على أرباح الشركات من 2010 إلى 2019م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010	-----	479.387.673	2015	28 %	526.597.238
2011	-49,3 %	243.107.643	2016	8 %	569.906.793
2012	-3 %	236.071.354	2017	-0,37 %	567.773.554
2013	34,4 %	317.279.508	2018	4 %	590.700.377
2014	29 %	409.539.409	2019	-15,8 %	497.216.635

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (03): مخطط نسبة تطور الضريبة على أرباح الشركات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو يتراوح بين - 49,3 % سنة 2011م و 4,34 % سنة 2013م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 3,88 %، مع ملاحظة تسجيل أكبر قيمة في العائد من الضريبة سنة 2018 والتي قدرت بـ 590.700.377 دج وسجلت أقل قيمة في العائد من الضريبة سنة 2012م والتي قدرت بـ 236.071.054 دج.

وعليه من خلال قراءتنا للقيم المسجلة نلاحظ أنه من سنة 2013م إلى سنة 2016م تم تسجيل معدل إيجابي وهذا ما يدفع نحو الاعتقاد أن هذا النوع من الضرائب أصبح لها الأولوية في النظام الجبائي، أما تفسير التذبذب الحاصل في النمو فيفسر بتغيب وسائل الردع القانوني وعدم تخلص المحيط الجبائي من ظاهري التهرب والغش الجبائي.

4-5- رسم التسجيل (taxe d'inscription):

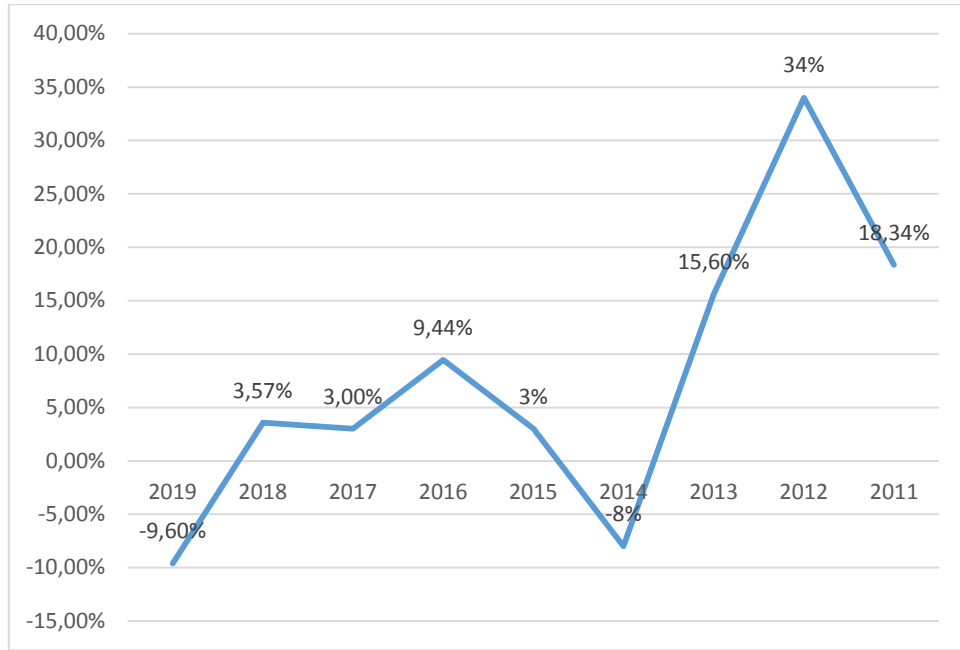
كانت حصيلة ونسبة تطور رسم التسجيل كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (05): تحصيل رسم التسجيل من 2010 إلى 2019م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010		212.109.476	2015	3%	368.650.560
2011	18,34%	251.003.480	2016	9,44%	403.470.921
2012	34 %	336.468.935	2017	3%	415.456.973
2013	15,6 %	388.951.563	2018	3,57%	430.291.258
2014	- 8 %	356.781.812	2019	- 9,6 %	388.951.564

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (04): مخطط نسبة تطور رسم التسجيل



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو يتراوح بين -8% سنة 2014 و34% سنة 2012 ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 7,70% مع تسجيل أكبر قيمة في العائد سنة 2018 والتي قدرت بـ 430.291.258 دج وأقل قيمة في العائد سنة 2010م والتي قدرت بـ 212.109.476 دج. من خلال قراءتنا للقيم المسجلة نلاحظ أن الحصيلة المسجلة تبدوا ضئيلة وتفسر ذلك راجع إلى تحلي الأفراد في أغلب الأحيان عن تسجيل عمليات انتقال الملكية والتداول وخاصة العقارات وعدم التصريح بالمبالغ الحقيقية أمام الموثقين.

5-5- الرسم على النشاط المهني (TAP) (taxe sur l'activité professionnelle):

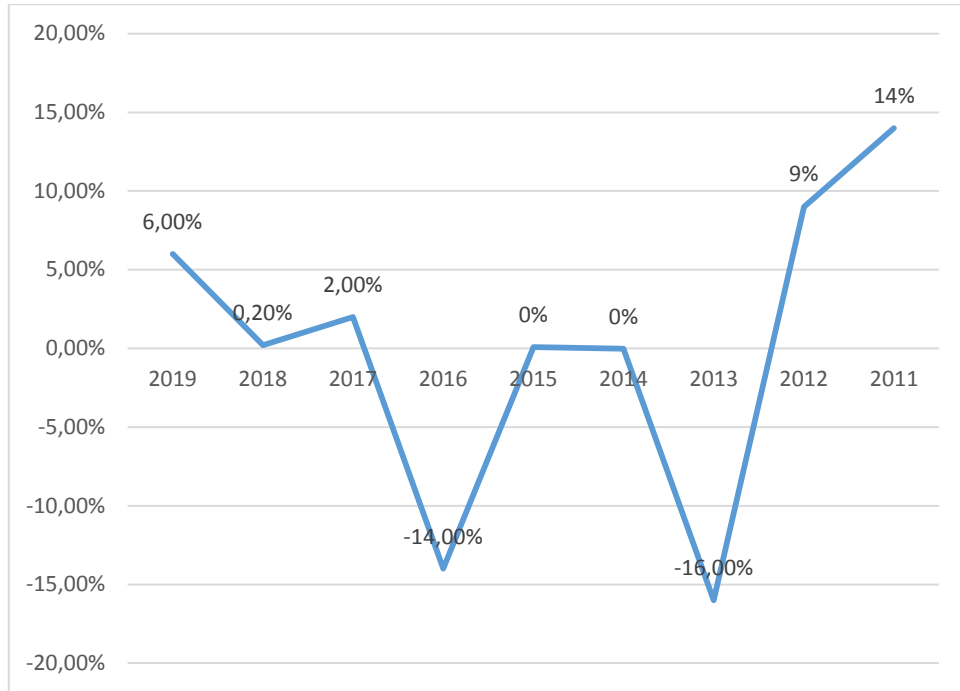
كانت حصيلة ونسبة تطور الرسم على النشاط المهني كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (06): تحصيل الرسم على النشاط المهني من 2010 إلى 2019م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010		1.386.642.553	2015	0,08%	1.456.373.458
2011	14%	1.581.331.607	2016	-14%	1.254.814.313
2012	9%	1.728.383.520	2017	2%	1.275.747.805
2013	-16%	1.452.629.432	2018	0,2%	1.278.299.301
2014	-0,03%	1.455.135.565	2019	6%	1.356.289.741

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر

الشكل (05): مخطط نسبة تطور الرسم على النشاط المهني



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو يتراوح بين - 16 % سنة 2013م و 14% سنة 2011م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 0,14 % مع تسجيل أكبر قيمة في العائد سنة 2012 والتي قدرت بـ 1.728.383.520 دج وتفسير ذلك راجع إلى تطور النشاط التجاري والحرص على تحصيل جميع الضرائب واتساع مجال تطبيق هذا الرسم، وانخفضت قيمة العائد سنة 2016م والتي قدرت بـ 1.254.814.313 دج سبب ذلك راجع إلى عودة تراجع النشاط الاقتصادي.

وبشكل عام لاحظنا أن قيم العائد ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى ويفسر هذا التذبذب بمستوى النشاط الاقتصادي فكلما كان هناك انتعاش وازدهار في النشاط الاقتصادي كلما زاد العائد ويقابلها العكس.

5-6- الرسم العقاري (T F) (Taxe Foncière):

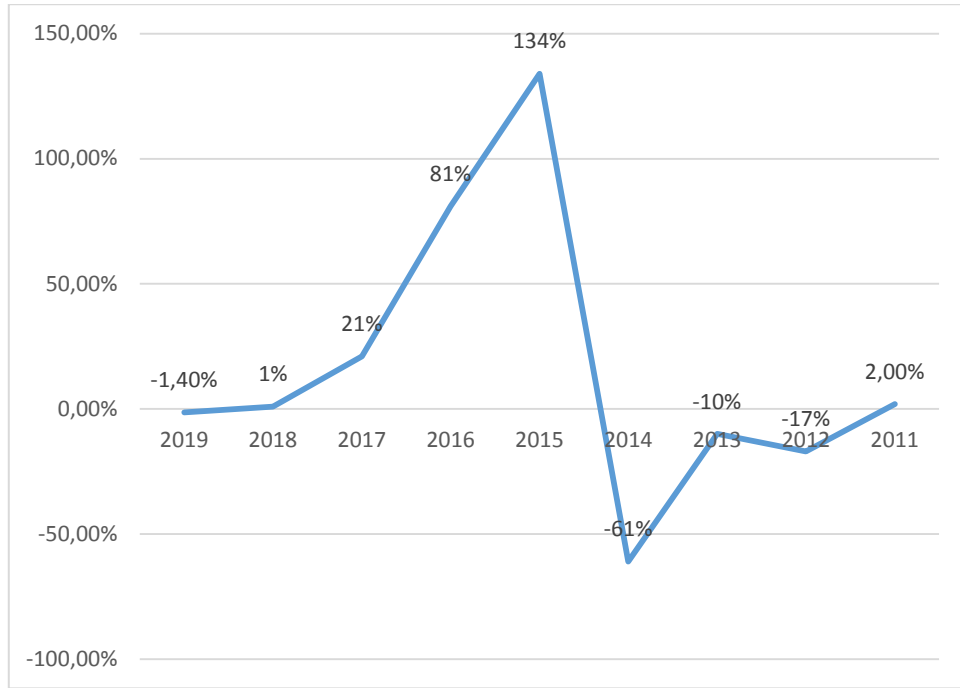
كانت حصيلة ونسبة تطور الرسم العقاري كما يلي:

الجدول (07): تحصيل الرسم العقاري من 2010 إلى 2019م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010		42.049.396	2015	134%	28.585.486
2011	2%	42.949.955	2016	81%	51.868.474
2012	-17%	35.396.893	2017	21%	62.934.515
2013	-10%	31.654.231	2018	94%	63.526.099
2014	-61%	12.219.653	2019	-1,4%	62.654.231

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (06): مخطط نسبة تطور الرسم العقاري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو تراوح بين - 61 % سنة 2014 و 134 % سنة 2015م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 16,60 % مع تسجيل أكبر قيمة في العائد سنة 2018 والتي قدرت بـ 63.526.099 دج وتم تسجيل أقل قيمة سنة 2014م والتي قدرت بـ 12.219.653 دج.

من خلال قراءتنا للقيم نلاحظ أن الحصيلة المسجلة تبدوا ضعيفة ومتذبذبة وتفسير ذلك راجع إلى صعوبة عمليات التحصيل وذلك لانتشار استعمال العقود العرفية في البيع والشراء وتسجيل بعض الأشخاص أملاكهم المنقولة والعقارات على أفراد عائلاتهم للهروب من إدارة الضرائب، ويفسر كذلك بعدد العقارات الخفية لدى إدارة الضرائب.

5-7- رسم التطهير (TA) (taxe d'assainissement):

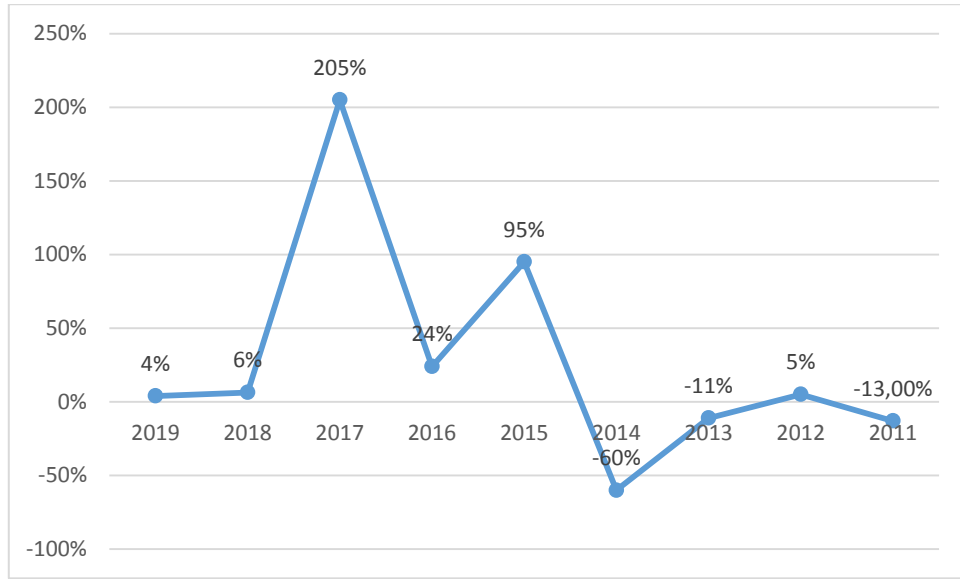
كانت حصيلة ونسبة تطور رسم التطهير كما يلي:

الجدول (08): تحصيل رسم التطهير من 2010 إلى 2019م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010		10.975.929	2015	95%	6.880.619
2011	-13%	9.517.024	2016	24%	8.513.102
2012	5%	9.961.634	2017	205%	26.025.105
2013	-11%	8.833.160	2018	6,36%	27.680.301
2014	-60%	3.524.713	2019	4%	28.781.421

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (07): مخطط نسبة تطور رسم التطهير



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو يتراوح بين - 13 % سنة 2011م و 205% سنة 2017م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 31,42 %، مع تسجيل أكبر قيمة في العائد سنة 2019 والتي قدرت بـ 28.781.421 دج وأقل قيمة سنة 2014م والتي قدرت بـ 3.524.713 دج.

من خلال قراءتنا للقيم نلاحظ من سنة 2015م إلى سنة 2019م تم تسجيل نمو إيجابي في العائد المحصل، إلا أن الحصيلة المسجلة تبدوا محتشمة وتفسير ذلك يعود إلى ضيق الوعاء الضريبي، أما تفسير تسجيل نمو واستمرارية في العائد المحصل راجع إلى تحكم الإدارة الجبائية في هذا النوع، بالإضافة إلى أن رسم التطهير مدمج في فواتير استهلاك الماء ويصعب التخلص منه عن طريق الغش.

5-8- الرسم على القيمة المضافة (TVA) (Taxe sur la valeur ajoutée):

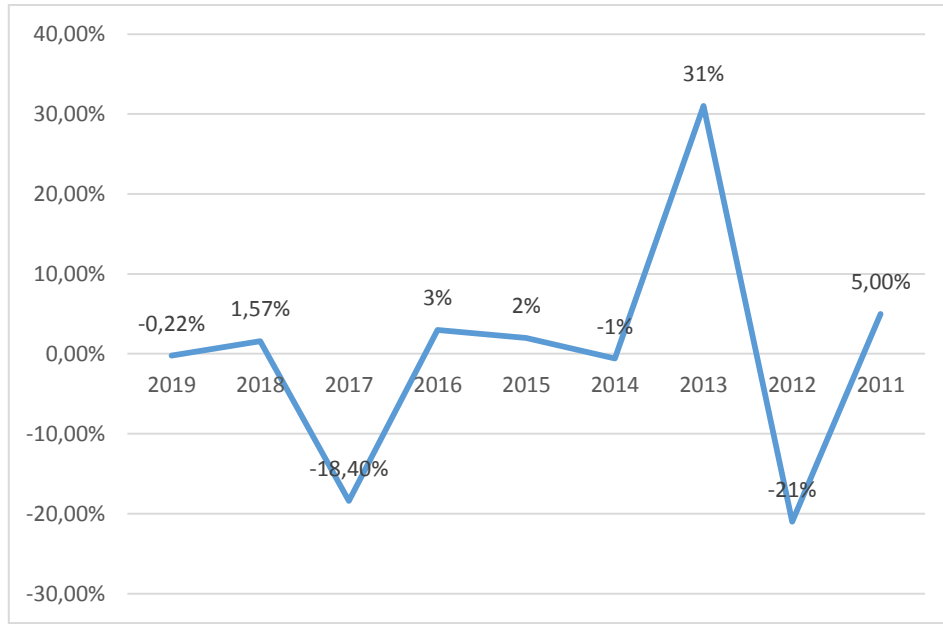
كانت حصيلة ونسب تطور الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

الجدول (09): تحصيل الرسم على القيمة المضافة من 2010 إلى 2019 م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010		1.017.341.624	2015	2%	1.124.877.823
2011	5%	1.073.781.849	2016	3%	1.161.956.552
2012	21%-	848.374.509	2017	18,4%-	947.631.296
2013	31%	1.108.001.223	2018	1,57%	962.478.110
2014	6,0%-	1.101.474.842	2019	22,0%-	960.333.071

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (08): منحني نسبة تطور الرسم على القيمة المضافة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو يتراوح بين -21% سنة 2012م و31% سنة 2013م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 0,26%، وتم تسجيل أكبر قيمة في العائد سنة 2016م والتي قدرت بـ 1.161.956.552 دج وتم تسجيل أقل قيمة في العائد سنة 2012م والتي قدرت بـ 848.374.509 دج . من خلال قراءتنا للقيم نلاحظ أن الحصيلة المسجلة تبدوا لا بأس بها وتفسير ذلك راجع إلى توسيع مجال تطبيقه و الرفع من معدله بعد الإصلاحات الجبائية وتحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة عن طريق المراقبة كإلزامية الفوترة. أما تفسير التذبذب في حصيلة هذا الرسم فهي تعود بشكل أساسي إلى حجم النشاط الاقتصادي فكلما كان هناك انتعاش وازدهار في النشاط الاقتصادي كلما زاد مبلغ الرسم ويتراجع في فترة الكساد.

5-9- الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) (Impôt forfaitaire unique):

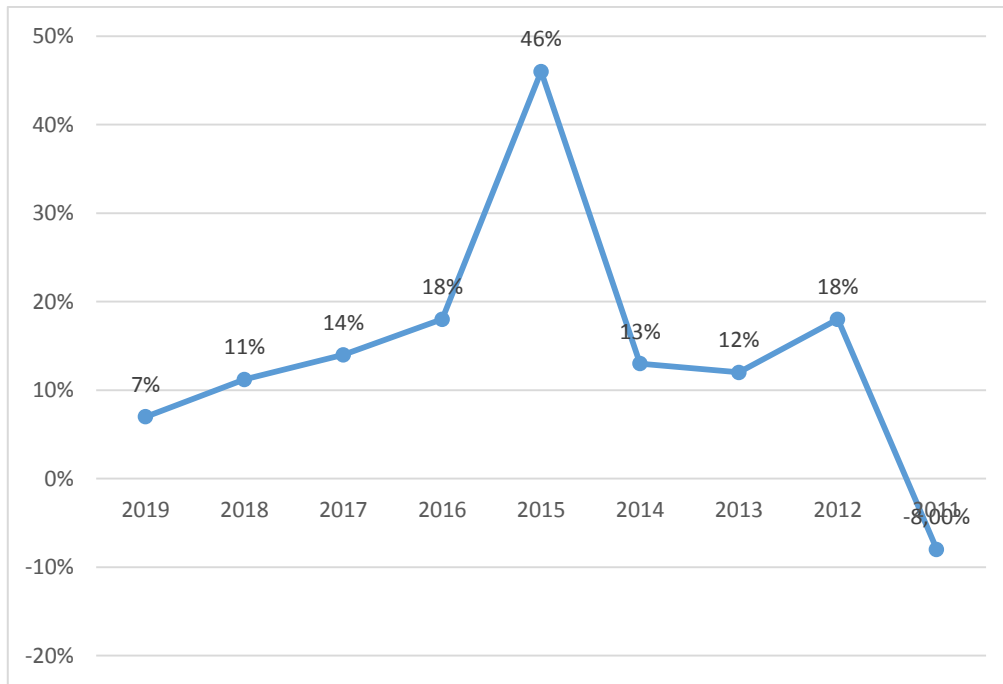
كانت حصيلة ونسب تطور الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

الجدول (10): تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة من 2010 إلى 2019م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010		145.490.801	2015	46%	295.358.706
2011	-8%	134.395.035	2016	18%	348.511.202
2012	18%	158.931.224	2017	14%	396.825.487
2013	12%	178.949.169	2018	11,20%	441.309.624
2014	13%	201.509.591	2019	7%	472.501.541

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (09): منحني نسبة تطور الضريبة الجرافية الوحيدة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو تراوح بين -8% سنة 2011 و 46% سنة 2015م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 14,6 %، وتم تسجيل أكبر قيمة في العائد سنة 2019م والتي قدرت بـ 472.501.541 دج وأقل قيمة سجلت سنة 2011م والتي قدرت بـ 134.395.035 دج. من خلال قراءتنا للقيم نلاحظ من سنة 2012م إلى سنة 2019م تم تسجيل نمو واستمرارية في العائد المحصل وأن الحصيلة المسجلة تبدوا لا بأس بها وتفسير ذلك يعود إلى توسع الوعاء الضريبي وتسهيل إجراءات الدفع بالتقسيط.

5-10- ضرائب أخرى (autres impôts):

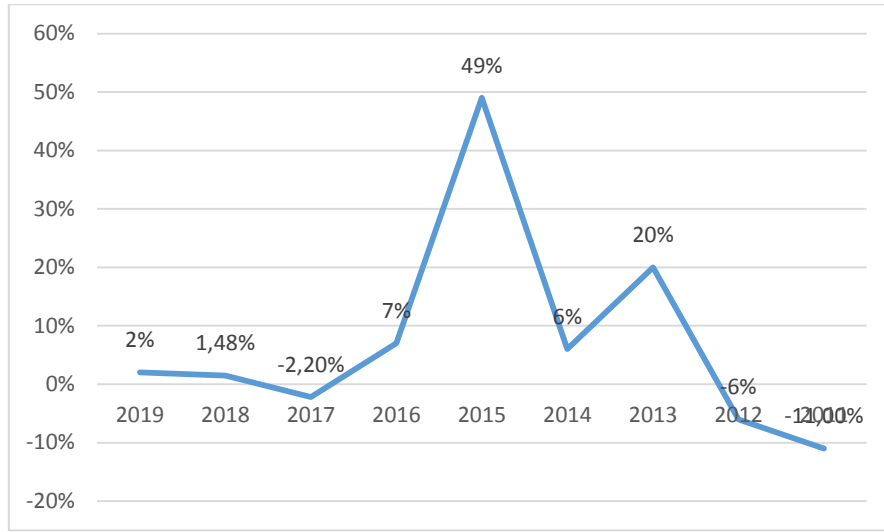
كانت حصيلة ونسب تطور الضرائب الرسوم الأخرى كما يلي:

الجدول (11): تحصيل الضرائب الأخرى من 2010 إلى 2019م (الوحدة: دج)

السنة	نسبة التطور	قيمة العائد	السنة	نسبة التطور	قيمة العائد
2010		432.802.185	2015	49%	695.471.855
2011	-11%	382.955.065	2016	7%	744.355.323
2012	-6%	359.935.093	2017	-2,2%	728.237.945
2013	20%	432.855.559	2018	1,48%	739.034.864
2014	6%	458.005.545	2019	2%	754.134.656

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (10): منحنى نسبة تطور الضرائب الأخرى



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن معدل النمو تراوح بين -11% سنة 2011م و49% سنة 2015م ومتوسط هذا المعدل لسنوات المدروسة هو 7,36% وتم تسجيل أكبر قيمة في العائد سنة 2019م والتي قدرت بـ 754.134.656 دج وأقل قيمة سجلت سنة 2012م والتي قدرت بـ 359.935.093 دج من خلال قراءتنا للقيم نلاحظ من سنة 2013م إلى سنة 2016م تم تسجيل نمو واستمرارية في العائد المحصل، إلا أن الحصيلة المسجلة تبدوا متواضعة نظرا لضيق الوعاء الضريبي أما تفسير تسجيل نمو واستمرارية في العائد المحصل راجع إلى تحكم الإدارة الجبائية في هذا النوع، إلى جانب صعوبة التخلص من هذا النوع من الضرائب والرسوم عن طريق الغش والتهرب الضريبي لأن البعض منها مدمج في فواتير استهلاك الكهرباء.

5-11- متوسط نسبة مساهمة كل مكون من إجمالي التحصيل:

أولاً: حساب نسبة مساهمة كل مكون خلال كل سنة كما يلي:

$$y = \frac{x}{g}$$

حيث أن: y : هي نسبة مساهمة كل مكون خلال كل سنة

x : هي القيمة المحصلة لكل مكون

g : هي قيمة مجموع التحصيل الإجمالي

ثانياً: حساب متوسط نسبة مساهمة كل مكون

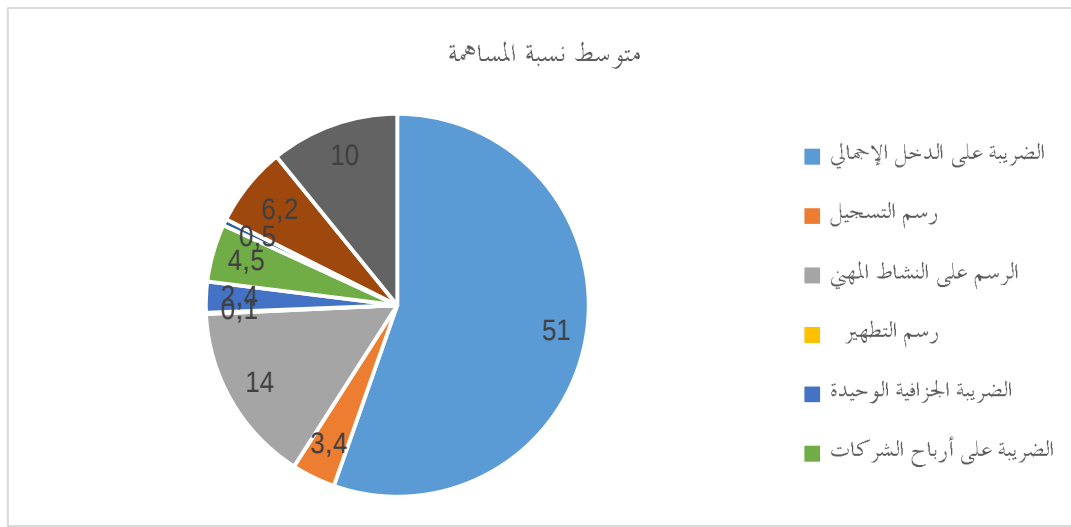
ومن أجل إيجاد متوسط نسبة مساهمة كل مكون قمنا بقسمة مجموع مساهمة كل مكون على عدد السنوات.

الجدول (12): متوسط نسبة مساهمة كل مكون من إجمالي التحصيل 2010 إلى 2019م

المكون	متوسط نسبة المساهمة	المكون	متوسط نسبة المساهمة
الضريبة على الدخل الإجمالي	51	الضريبة على أرباح الشركات	4,5
رسم التسجيل	3,4	الرسم العقاري	0,5
الرسم على النشاط المهني	14	ضرائب أخرى	6,2
رسم التطهير	0,1	الرسم على القيمة المضافة	10
الضريبة الجزائية الوحيدة	2,4		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من مديرية الضرائب لولاية معسكر.

الشكل (11): نسبة المساهمة المتوسطة لكل مكون



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول أعلاه أن أعلى قيمة في متوسط نسبة مساهمة لمكون الضريبة على الدخل الإجمالي والتي قدرت بـ 51% وأقل قيمة سجلت لمكون الرسم العقاري والتي قدرت بـ 0,1% وهذا ما يفسر على أن نسبة مساهمة الضرائب التي تعود إلى الدولة أكبر من التي تعود إلى البلدية والولاية.

6- الخاتمة:

من خلال تطرقنا لموضوع تحليل تطور العائدات الجبائية المحلية لولاية معسكر خلال الفترة 2010 إلى سنة 2020م تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تُعد الضرائب والرسوم من بين الموارد المالية للدولة والجماعات المحلية تستخدمها لتغطية نفقاتها.
- أن نسبة متوسط معدل التحصيل الإجمالي قدر بـ 6% في ظل فترة الدراسة.
- استنتجنا أن كل مكون من مكونات الجباية المتطرق إليها في الدراسة شهدت تناقصا وتزايدا في قيمة التحصيل.
- أن العائدات الجبائية التي تحصل على مستوى البلدية وتذهب إلى رصيد الدولة أكبر من العائدات التي تحصل على مستوى البلدية وتذهب إلى خزينة البلدية.

- أن أغلبية الضرائب والرسوم التي تُحصّل إلى البلديات هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف مما يدل على عدم وجود استقلالية مالية ولا زالة الدولة تمتلك السلطة في تأسيس الضرائب والرسوم.
 - تسجيل أكبر متوسط نسبة مساهمة لمكون الضريبة على الدخل الإجمالي والتي قدّرت بـ 51% وأقل قيمة سجلت في مكون الرسم العقاري والتي قدرّت بـ 0.1%.
 - أن من بين الصعوبات التي تعوق التحصيل الجبائي على المستوى المحلي نذكر منها:
 - التهرب والغش الضريبي.
 - الاستفادة من بعض أحكام القانون التي تعفي بعض النشاطات المعينة دون الأخرى.
 - تقسيم الشركة إلى مجموعة شركات صغيرة تجنب المكلف من دفع الضريبة.
 - نقل المكلف تركته إلى أقربائه.
 - امتناع المكلف عن شراء بعض السلع التي فرض عليها القانون ضريبة.
- وفي الأخير نختم هذه الدراسة بالاقتراحات والتوصيات التالية:
- النظر في إعادة صياغة نظام جبائي يهدف إلى تحقيق استقلالية مالية للجماعات المحلية.
 - نشر الوعي الضريبي اتجاه المكلفين بالضريبة باستخدام جميع الوسائل المتاحة والمهادفة.
 - ضرورة تفعيل الجهاز الرقابي مع توفير أنظمة معلوماتية مرقمنة.

المصادر والمراجع:

1. بقدرور سامية ، و بوقناديل محمد. (جوان, 2021م). الموارد المالية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة تحليلية للموارد المالية لبلدية صبرة ولاية تلمسان خلال الفترة 2010م-2019م. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09(العدد 2)، 239-252.
2. بزة صالح. (أفريل, 2018). إصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل التنمية المحلية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الإقتصادي، 12(01)، 374-388.
3. حشيش عادل أحمد. (1992م). أساسيات المالية العامة. بيروت: دار النهضة العربية.
4. حراق مصباح. (جوان, 2020م). دراسة تحصيل الجباية العادية في الجزائر قراءة في بعض المؤشرات خلال الفترة 2010-2018م. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 21(العدد 01)، 439-464.
5. عوضة حسن. (1998م). المالية العامة (الإصدار 4). بيروت: دار النهضة العربية.
6. فرهود محمد سعيد. (1979م). مبادئ المالية العامة . سوريا: منشورات جامعة حلب.
7. مقدمي أحمد. (2021م). مدى مساهمة الجماعات المحلية في زيادة حصيلة الجباية المحلية - دراسة حالة بلدية برج الكيفان. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17(العدد 25)، 301-318.
8. محرز محمد عباس. (2004م). اقتصاديات الجباية والضرائب . الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
9. محرز محمد عباس. (2008م). اقتصاديات المالية العامة (الإصدار 03). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. لهيبات أحمد ، و آخرون. (2012/2013م). الاقتصاد و المناجمت والقانون. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. يسري أبو العلاء ، و بعلي محمد الصغير. (2003م). المالية العامة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
12. francois, d. (1995). Finances publique (éd. 11). paris: Dalloz.
13. pierre, b. (1998). la fiscalité en France (éd. 6). paris: hachette.
14. Raymond, m. (1993). finances Publiques (éd. 8). france: édition dalloz